بيان صحفي

UNCTAD/PRESS/PR/2026/018
Original: English
ترجمة غير رسمية. في حال وجود اختلاف، تُعتمد النسخة الإنكليزية.

منتدى الاستثمار العالمي يسعى إلى تعبئة رأس المال من أجل التنمية

مقترح لتقاسم المخاطر، وأدوات استثمار في الذكاء الاصطناعي، وإصلاحات سياساتية، وشراكات جديدة تهدف إلى توجيه المزيد من رأس المال إلى الاقتصادات النامية في وقت تتراجع فيه مشاريع الاستثمار.

الدوحة، 27 أكتوبر 2026 - يهدف مقترح لمبادرة عالمية لتقاسم مخاطر الاستثمار، وأدوات جديدة لجذب التمويل للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي (AI)، ومبادئ لتحديث معاهدات الاستثمار، إلى مساعدة البلدان النامية على تأمين المزيد من رأس المال من أجل التنمية. وتُعد هذه التدابير من بين أبرز نتائج منتدى الاستثمار العالمي 2026، الذي نظمته الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) واستضافته دولة قطر.

وتشمل النتائج أيضاً إعلان نوايا مع اتحاد برن لتعزيز التعاون في مجال تأمين الاستثمار، وشراكات جديدة تستهدف الاقتصادات الهشة، وأول مشروع ممول من صندوق موسع للاقتصاد البحري في São Tomé and Príncipe.

وتأتي هذه التدابير استجابةً لاتساع فجوات الاستثمار. ووفقاً لـ تقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن الأونكتاد، ذهب أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 20 اقتصاداً فقط في عام 2025. وبينما ارتفعت تدفقات الاستثمار في النصف الأول من عام 2026، انخفضت إعلانات المشاريع الجديدة في القطاعات الحيوية للتنمية، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة والصحة والنظم الغذائية، بأكثر من 25% في البلدان النامية، وفقاً لأحدث إصدار من مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية، استناداً إلى أرقام سنوية مُحتسبة لعام 2026.

الحد من المخاطر التي تعيق الاستثمار

لا تزال تكاليف الاقتراض المرتفعة، ومحدودية القدرات على إعداد المشاريع، والمخاطر السياسية والتنظيمية ومخاطر العملات تثني المستثمرين عن الاستثمار في العديد من البلدان النامية.

وتهدف المبادرة العالمية المقترحة لتقاسم مخاطر الاستثمار إلى توسيع فرص الحصول على الأدوات التي تخفف المخاطر وتجذب رؤوس الأموال العامة والخاصة إلى الأسواق التي تعاني نقصاً في الخدمات الاستثمارية.

وهي تدعو إلى التعاون بين الحكومات ومؤسسات تمويل التنمية ووكالات ائتمان الصادرات وشركات التأمين والمستثمرين لتحسين شروط التمويل وجعل المزيد من المشاريع جاذبة للمستثمرين.

للاتصال بنا
الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد، مكتب الأمين العام
marcelo.risi@unctad.org | Marcelo Risi (واتساب) | +41 76 691 18 74
unctadpress@unctad.org | https://unctad.org/media-centre
انضموا إلينا! سجّلوا هنا.

ويهدف إعلان نوايا منفصل بين الأونكتاد واتحاد برن، وهو الجمعية الدولية لمؤسسات ائتمان الصادرات وشركات تأمين الاستثمار، إلى تعزيز التعاون في مجال تأمين التجارة والاستثمار والتخفيف من المخاطر.

وتناولت المناقشات أيضاً الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية والمعادن الحيوية، بما في ذلك الفرص المتاحة للبلدان المنتجة للمعادن لتطوير صناعات المعالجة والتصنيع.

مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من طفرة الذكاء الاصطناعي

تواجه الاقتصادات النامية خطر التخلف أكثر عن الركب مع تزايد تمركز الاستثمارات في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي في البلدان الأكثر ثراءً. وتُظهر أحدث أرقام الأونكتاد أن الاستثمارات المعلنة في مراكز البيانات في الاقتصادات النامية انخفضت بمقدار 32 مليار دولار.

ووسّع برنامج تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، الذي تشارك في الدعوة إليه الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي، شراكاته وأطلق قائمة مرجعية للاستثمار وموارد لبناء القدرات لمساعدة البلدان على إعداد المشاريع وجذب التمويل.

وسيساعد دليل الاستثمار المرتقب في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى على تقييم احتياجات البنية التحتية وإعداد خطط الاستثمار وتطوير مشاريع قابلة للتمويل.

وستعمل لجنة توجيهية جديدة على وضع مبادئ للاستثمار المسؤول في الذكاء الاصطناعي، تشمل الشفافية والاستدامة وأولويات التنمية.

كما ستساعد شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي البلدان النامية على تحديد فرص الاستثمار في اقتصاد الفضاء.

إتاحة فرص الاستثمار في الاقتصادات الهشة

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الهشة صعوبات خاصة في جذب رأس المال، رغم ما تتمتع به من فرص في السياحة والصناعات البحرية والخدمات الرقمية.

وسيدعم صندوق الأونكتاد الموسع للاقتصاد البحري والدول الجزرية الصغيرة النامية الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالمحيطات. وسيركز أول مشروع ممول له، في São Tomé and Príncipe، على السياحة البحرية والساحلية والخدمات البيئية والرقمية المرتبطة بها.

كما سيدعم تعاون جديد الصناعات البحرية الناشئة، بما في ذلك إنتاج الأعشاب البحرية وإضافة القيمة إليها.

وسيؤدي اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة إلى تعزيز التعاون في مجال الاستثمار السياحي ومساعدة البلدان على إعداد مشاريع للمستثمرين.

وسيربط برنامج الزمالة العالمي للمؤسسين رواد الأعمال من البلدان النامية بالمستثمرين والمرشدين والأسواق الدولية.

جعل قواعد الاستثمار أكثر دعماً للتنمية

يجب أن يسير تعزيز القدرة على التنبؤ بالنسبة للمستثمرين جنباً إلى جنب مع قدرة الحكومات على متابعة أولوياتها التنموية.

وستساعد المبادئ التوجيهية الجديدة لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، التي أطلقتها الأونكتاد، الحكومات على تحديث معاهدات الاستثمار مع الحفاظ على الحيز السياساتي اللازم لتحقيق التنمية.

وسيساعد برنامج جديد للمساعدة التقنية البلدان النامية على تحويل التزامات تيسير الاستثمار الدولية إلى إصلاحات عملية، بما في ذلك تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات.

وتشمل الاتفاقات والشراكات التسع التي أُعلن عنها في الدوحة تعاوناً مع جامعة الدول العربية بشأن التنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي، ومع الرابطة الكاريبية لوكالات ترويج الاستثمار بشأن تشجيع الاستثمار، ومع وزارة التجارة والصناعة في قطر بشأن سياسات الاستثمار وتيسيره.

وأطلقت الأونكتاد واليونسكو أيضاً مبادرة CreativeInvest لربط المستثمرين بالفرص المتاحة في مجالات الفنون والثقافة والتراث.

وتشمل المبادرات الأخرى فريق عمل المنطقة الخضراء المعني بالاستثمار والتحول الأخضر، وفرقة عمل «ما بعد الناتج المحلي الإجمالي» التي تدرس كيف يمكن لقرارات الاستثمار أن تراعي بصورة أفضل خلق القيمة على المدى الطويل ورفاه الناس والتنمية.

أدلة أفضل لتوجيه قرارات الاستثمار

تستعرض ثلاثة تقارير إقليمية جديدة للاستثمار أنماط الاستثمار المتغيرة والتحديات السياساتية.

ويُبرز تقرير الاستثمار في منطقة البحر الكاريبي 2026 وتقرير الاستثمار للاتحاد الاقتصادي الأوراسي 2026 وتقرير الاستثمار لمجلس التعاون الخليجي تركز الاستثمارات وتفاوت وتيرة التعافي وحالة عدم اليقين الإقليمية.

وسيوفر حوار دائم بين كبار الاقتصاديين والمستثمرين مدخلات لسياسات وقرارات الاستثمار. كما ستساعد إرشادات جديدة بشأن تقارير الاستدامة والبورصات المستدامة على تعزيز الشفافية وممارسات الاستثمار المسؤول.

تحويل النتائج إلى استثمارات

تشكل هذه المبادرات جزءاً من إطار الدوحة العالمي للعمل في مجال الاستثمار، الذي يضم أكثر من 20 نتيجة عبر ستة مجالات ذات أولوية، ويحدد أولويات مواصلة التعاون بين الحكومات والمستثمرين وقطاع الأعمال والمؤسسات الدولية.

وجمع منتدى الاستثمار العالمي التاسع، الذي نظمته الأونكتاد واستضافته دولة قطر، أكثر من7000 مشارك على مدى ثلاثة أيام، من بينهم أربعة رؤساء وزراء وأكثر من 60 وزيراً ومستثمرين وقادة أعمال وصناديق ثروة سيادية ومؤسسات تمويل التنمية وأكثر من 200 صحفي دولي.

وستعمل الأونكتاد مع الحكومات المشاركة والشركاء من خلال المساعدة التقنية وإصلاح سياسات الاستثمار وتطوير المشاريع من أجل تحويل المقترحات والأدوات والشراكات إلى مزيد من الاستثمارات في البلدان والقطاعات الأكثر حاجة إليها.

عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

أونكتاد هو الهيئة الأممية الرائدة المعنية بالتجارة والتنمية. تأسّس عام 1964، ويدعم 195 دولة عضواً من خلال التحليل المتخصص والمساعدة التقنية، ويضطلع بدور منصة للحوار الحكومي الدولي.

يُعين أونكتاد الدول النامية على توظيف التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.